ارتفعت 13.8 نقطة والسيولة إلى 30.1 مليون دينار

البورصة على سكة قطار... المجلس

- ترقب لمجريات تشكيل الحكومة القادمة لما لها من انعكاسات مباشرة على أداء سوق الكويت
- الهدوء على الساحة السياسية يدفع المتداولين إلى الشراء
- «إيفا» بالحد الأعلى ونشاط ملحوظ على الأمان وبيت الأوراق
- المضاربات اشتعلت على الشركات الرخيصة وبعض المجاميع الاستثمارية
- موجة جني أرباح على بعض الشركات «الصاعدة»
- التداولات الكبيرة على سهم بنك الكويت الوطني خطفت الأنظار
- البورصة تنتظر جلسات مجلس الأمة الجديد لاعتماد القوانين

صعود السوق

كتب المحرر الاقتصادي

عاد امس سوق الكويت الى الارتفاع ليقفل على 13.8 نقطة بعد ان انخفض اول من امس في اولى جلسة بعد ظهور نتائج انتخابات مجلس الامة الجديد.

وتحركت عدد من الشركات الخاملة التي لم تأخذ فرصتها في «الظهور» على شاشة التداول لتحقق ارتفاعات جيدة، في حين ارتفعت بعض الاسهم بالحدود العليا استعدادا لجولات جديدة قادمة من الصعود.

ولعل من اللافت للنظر حدوث تداولات نشطة وكبيرة على سهم بنك الكويت الوطني، حيث حركت تلك التداولات عملية التداول بشكل عام ما ادى الى ارتفاع القيمة الى 30.1 مليون دينار.

وقال المراقبون ان جلسة امس ايجابية استطاعت ان تتجاوز اثار جلسة اول من امس على وقع الارتياح العام من نتائج الانتخابات، مؤكدين ان البورصة تنتظر جلسات مجلس الامة الجديد لاعتماد المشاريع والقوانين التي صدرت خلال الاسبوعين الماضيين.

ومضى المراقبون ان المضاربات اشتعلت على بعض المجاميع والشركات الرخيصة وهذا امر صحي يعطي اشارات ايجابية بأن الوضع بشكل عام جيد.

وافاد المراقبون ان البورصة تترقب استقالة الحكومة والاعلان عن التشكيلة الوزارية الجديدة لما لها من تأثير مباشر على السوق.

وكان سوق الكويت تفاعل مع ظهور نتائج الانتخابات التي شهدتها الكويت والتي افرزت وجوها جديدة الا انه تراجع في نهاية الجلسة 1.6 نقطة إثر عمليات جني ارباح سريعة للأسهم التي حققت ارتفاعا، وعاد أمس ليحقق ارتفاعا.

وأكد المراقبون ان السوق عبّر عن ارتياحه للمشاركة الشعبية ونتائج الانتخابات، إذ كسر حاجز 6 آلاف نقطة وهي المرة الأولى منذ بداية العام، مشيرين الى ان تكتيكات بعض المحافظ الاستثمارية والصناديق ادت الى ارتفاع السوق امس بشكل قياسي ثم تراجعه.

ورأى المراقبون ان الزخم الشرائي على الأسهم الكبيرة والصغيرة رفع قيمة السيولة إلى 30.1 مليون دينار والمعدلات اليومية، خاصة ان البورصة سجلت في تعاملات الاسبوع الماضي اعلى معدلات تداول منذ جلسة شهر مارس الماضي.

وذكر المراقبون ان ارتفاع وتيرة مستويات السيولة المتداولة بشكل كبير خلال الاسبوع الماضي أسهم في ارتفاع جميع مؤشرات البورصة بفضل النشاط الملحوظ على أسهم القطاع المصرفي التي كانت بمثابة المحرك الأساس في التداولات خلال الاسبوع لاسيما سهمي بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي.

وأكمل المراقبون ان الاسبوع الماضي شهد «تحركا واضحا» لمستويات السيولة وان الجزء الاكبر من معدلاتها كان مدفوعا بتحركات الجهات الحكومية المعنية بالسوق.

وقال ان موجة ارتفاعات الاسبوع الماضي كان ملاحظا انها شملت شريحة من الأسهم الصغيرة التي تتداول تحت سقف المئة فلس فيما جاءت تعاملات كثير من الأسهم القيادية ثابتة ومتوازنة في ظل توافر طلبات الشراء والتحركات الاستراتيجية للمحافظ والصناديق على الأسهم التشغيلية.

وافاد المراقبون ان القطاع المصرفي المتعطش لطرح مشروعات تنموية كبرى سيعمل على تسهيل كل الامور المتعلقة بالتمويل ما يعني استفادة مباشرة ستنعكس حتما على اسهما لقطاع، خاصة انها حققت مكاسب تتماشى مع المؤشر العام للسوق بعدما كان هذا القطاع سلبيا والمؤشر السعري على خلاف ذلك الامر الذي يعكس موجة التفاؤل العامة في نفسيات متداولي هذا القطاع.

واوضح المراقبون ان الوضعية العامة للسوق لا تزال ايجابية بعدما وصلت البورصة الى القمة في منتصف الاسبوع الجاري ليتجاوز حاجز 53 مليون دينار.

مؤشر «كويت 15»

واغلق مؤشر «كويت 15» على تراجع قدره 4.36 نقطة في نهاية تداولات امس ليبلغ مستوى 1025.56 نقطة.

وأغلق المؤشر السعري على ارتفاع قدره 13.83 نقطة ليبلغ مستوى 5956.14 نقطة وأغلق المؤشر الوزني على تراجع قدره 0.47 نقطة عند مستوى 421.86 نقطة.

وبلغت كمية الاسهم المتداولة عند الاغلاق حوالي 342.4 مليون سهم بقيمة بلغت نحو 30.1 مليون دينار كويتي عبر 6171 صفقة نقدية.

وحقق سهم «الامان» أعلى مستوى بين الاسهم الرابحة مرتفعا بنسبة 9.80 في المئة تلاه سهم «مشاعر» مرتفعا بنسبة 8 في المئة ثم سهم «صيرفة» بنسبة 7.69 في المئة. وسجل سهم «كفيك» أكبر تراجع بين الاسهم الخاسرة متراجعا بنسبة 6.85 في المئة تلاه سهم «كمبف» متراجعا بنسبة 6.33 في المئة ثم سهم «صكوك» بنسبة تراجع بلغت نحو 5.43 في المئة.

ارتفاع سهم «إيفا» لأعلى مستوياته منذ شهر ونصف الشهر

ارتفع سهم «إيفا» خلال جلسة امس بنسبة 6.94 في المئة، وذلك قبل نهاية الجلسة بأقل من ساعة، حيث صعد السهم لمستوى 38.5 فلس رابحا فلسين ونصف الفلس دفعته لبلوغ أعلى مستوياته منذ شهر ونصف تقريبا.

وجاء ارتفاع السهم من خلال تداولات نشطة بلغ حجمها قبل نهاية التعاملات بأقل من ساعة 23.3 مليون سهم احتل بها المرتبة الثانية بين النشط كميات اليوم.

وبلغ عدد الصفقات التي تم تنفيذها على السهم حتى قبيل الإغلاق بأقل من ساعة 173 صفقة حققت قيمة تداول بنحو 889.3 ألف دينار.

وكانت الشركة قد أعلنت صباح امس عن بياناتها المالية للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر الماضي، حيث أظهرت النتائج تحقيق الشركة لخسائر بلغت 10 ملايين دينار تقريبا مقابل خسائر بنحو 14.1 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي، بتراجع في الخسائر تقدر نسبته بحوالي 29 في المئة.

«مشاعر القابضة» تتخارج من استثمار عقاري

أعلنت شركة مشاعر القابضة أنها قد تخارجت من أحد استثماراتها العقارية مقابل ثمن إجمالي يقارب 6 ملايين دينار، وقد استلمت الشركة من قيمة الصفقة مبلغ وقدره 1.86 مليون دينار، بالإضافة إلى حصة في عقارين استثماريين.

وقالت الشركة أن الأرباح الناتجة من تلك الصفقة تقارب 2.6 مليون دينار سيتم تسجيلها في بياناتها المالية للربع الرابع لعام 2012.

«البيت» تنفي خبر إعداد دراسة لاستحواذها على «الأمان»

قالت شركة بيت الأوراق المالية «البيت» في بيان نُشر لها على الموقع الرسمي للبورصة الكويتية أن ما نُشر في الصفحة الاقتصادية من جريدة الرأي في عددها الصادر امس حول قيامها باختيار مكتب الشال لإعداد دراسة لاقتراح افضل السبل لاتمام استحواذ الشركة على شركة «الأمان للاستثمار»، فإننا نود أن نؤكد لكم بأن ذلك الخبر عار عن الصحة، حيث لاتزال إدارة الشركة تدرس كافة العروض المقدمة، ولم يقع الاختيار على أي من تلك المكاتب كما هو مذكور في نص الخبر الصحفي المشار إليه أعلاه.

وكانت الشركة قد أعلنت صباح امس أيضاً أن الدعوى المُقامة من قبل إحدى الجهات التمويلية، والتي تم تأجيلها حتى تاريخ 29 نوفمبر الماضي، قد تقرر تأجيلها لجلسة 13 ديسمبر الجاري للحكم فيها.

القانون القديم لم يعد قادراً على مواكبة تطورات العصر

وزير التجارة: قانون الشركات يؤسس لعهد جديد في الاقتصاد الكويتي

- إمكانية استحداث بند للاكتتاب الألكتروني في الأسهم والسندات والصكوك
- القانون «قفز قفزة هائلة في مجال الاكتتابات»

«كونا»: قال وزير التجارة والصناعة انس الصالح امس ان قانون الشركات الجديد الذي اقر بمرسوم قانون رقم 25 لسنة 2012 بصيغة الضرورة يؤسس لعهد جديد في الاقتصاد الكويتي ويلغي جميع سلبيات القانون القديم الصادر سنة 1960.

واكد الصالح خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده امس لتوضيح اهم مميزات قانون الشركات الجديد ان القانون القديم لم يعد قادرا على مواكبة تطورات العصر وما حدث به من قفزات متسارعة في مجال الشركات التجارية.

واضاف قائلا «لذلك نأمل ان يكون القانون الجديد هو الرائد لتحويل الكويت لمركز مالي وتجاري اقليمي تنفيذا للرغبة السامية لحضرة صاحب السمو امير البلاد».

واوضح الصالح ان اهم مميزات القانون الجديد هو تأسيس الشركات المساهمة العامة بقرار وزاري وليس بمرسوم ما يساعد على تسريع عملية انشاء هذا النوع من الشركات بفترة زمنية وجيزة وتفاديا للاجراءات الطويلة التي يستغرقها اصدار مرسوم لهذا الغرض.

وبين ان هذا البند من القانون الجديد ينص على ان اجراءات التأسيس ستراجع من قبل البنك المركزي وهيئة اسواق المال ورقابة مجلس الامة كل على حده بحسب نطاق مسؤولياته.

وذكر الصالح ان الميزة الاخرى التي يتمتع بها قانون الشركات الحالي هو امكانية استحداث بند للاكتتاب الالكتروني في الاسهم والسندات والصكوك مبينا ان القانون القديم «لم يعرف الاكتتاب الا بالطرق التقليدية الا ان القانون الجديد استطاع ان يتجاوز هذه العقبة وان يواكب التطور في مجال انجاز المعاملات الكترونيا».

واكد ان القانون الجديد «قفز قفزة هائلة في مجال الاكتتابات» من خلال امكانية ان يقوم العميل بتلك العملية من خلال وكالة مقاصة عبر الانترنت واستخدام رقم مستخدم وكلمة سر لتمرير عملياته على حسابه البنكي او حساب التداول مشيرا الى ان «احكام هذا القانون تسري في الشركات المساهمة عند التأسيس او زيادة رأس المال كما تسري على السندات ايضا».

وقال الوزير الصالح ان البند المهم في القانون هو تنظيم مجلس ادارة الشركات المساهمة على نحو يكفل حسن الادارة ويراعي «حوكمة الشركات» ويتواكب مع مستجدات العصر. واضاف ان القانون الجديد نص بشكل واضح وصريح على الفصل بين الادارة التنفيذية ومجلس ادارة الشركة المساهمة واستوجب ان يكون الرئيس التنفيذي للشركة ليس من بين اعضاء مجلس الادارة بما ينأى بالمجلس عن اعمال الادارة اليومية ويجعله متفرغا لاعتماد الخطط المستقبلية للشركة والاشراف على تنفيذها.

وذكر ان هذا البند من القانون يكرس دور مجلس الادارة الاشرافي والرقابي على ان لا يقل اعضاء ذلك المجلس عن خمسة كما اجاز القانون الجديد ان يكون الشخص عضوا في خمس شركات مساهمة مركزها الكويت. واوضح الصالح ان هناك ميزة اخرى وهي اجازة القانون للجهات الرقابية بالزام الشركات المساهمة ان يكون من بين اعضاء مجلس ادارة الشركة اناس مستقلون من ذوي الخبرة والكفاءة ولا يشترط في هؤلاء ان يكونوا شركاء في الشركة. ولفت انه اجاز كذلك للمساهم سواء كان شخصا طبيعيا او اعتباريا ان يعين ممثلين له في مجلس الادارة بنسبة ما يتملكه من اسهم واجاز كذلك لمجموعة من المساهمين ان يتحالفوا فيما بينهم لتوفير عدد الاسهم الذي يمكنهم من تعيين ممثل لهم في مجلس ادارة الشركة مبينا ان هذا البند بالذات سيساعد كثيرا في حفظ حقوق الاقليات المساهمة في الشركة.

وقال الصالح ان من بين الامور التي راعاها القانون هو امكانية عقد اجتماعات لمجلس ادارة اي شركة بوسائل الاتصال الحديثة كما اجاز ما يتخذ من قرارات بواسطة التواصل بتلك الوسائل الحديثة بما يوفر المال والجهد لعقد الاجتماعات التقليدية.

واضاف ان القانون يجيز لاي مساهم ان يرفع دعوى مسئولية عن الاضرار التي اصابت الشركة بسبب اهمال مجلس الادارة في حال امتناعها عن رفع تلك الاضرار.

واكد الصالح ان اهم جزئية في القانون الجديد هو استحداث النافذة الموحدة لتأسيس الشركات التي سيتم من خلالها انجاز جميع اجراءات تأسيس الشركات من خلال ادارة خاصة لهذا الغرض لدى وزارة التجارة والصناعة تضم ممثلين عن الجهات الحكومية المعنية لضمان سرعة انجاز اجراءات التأسيس.

انس الصالح

الخضر: البنك يحرص على تقديم أفضل الحلول المصرفية والحصرية لعملائه

«الوطني»: تحويل الأموال مجاناً إلى أي مكان في العالم

يتيح بنك الكويت الوطني لجميع عملائه المقيمين في الكويت تحويل الأموال مجاناً الى أي مكان في العالم بكل سهولة وأمان. وينفرد البنك الوطني في تقديم هذه الخدمة لعملائه ضمن حملة «وطنك أقرب مع الوطني» ليتمكنوا من تحويل الاموال الى الوطن الام مجانا من خلال حسابهم على الوطني أون لاين.

وقال مدير إدارة الفروع المحلية مساعد مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في البنك الكويت الوطني احمد خالد الخضر ان تحويل الأموال اصبح في غاية السهولة مع البنك الوطني. ويقدم البنك الوطني هذه الخدمة ذات القيمة المضافة حصرياً لعملائه المقيمين لتحويل الاموال الى وطنهم الام من دون دفع اي رسوم. وتضاف هذه الخدمة الى مجموعة متكاملة من الحلول والخدمات المصرفية الفريدة والمميزة التي يوفرها البنك الوطني لعملائه المقيمين.

واضاف الخضر انه يمكن لعملاء البنك الوطني الاستفادة من هذه الخدمة بكل سهولة ومرونة عن طريق الوطني أون لاين من خلال اختيار حساب واحد لتحويل الأموال إليه في وطنهم الام لدى أي من فروع البنك الوطني المنتشرة في العالم، أو لدى أي بنك آخر في الدول التي لا يتواجد فيها البنك الوطني.

وأكد الخضر إن البنك الوطني يحرص على تقديم الحلول المبتكرة لمكافأة عملائه وتوفير الافضل لخدمتهم من خلال شبكة فروعه المنتشرة في اربع قارات حول العالم. ويمكن لعملاء البنك الوطني أن يحولوا الأموال مجانا إلى حسابهم لدى فروع البنك الوطني في مصر ولبنان والاردن والعراق والبحرين وقطر والسعودية وفرنسا وسويسرا وتركيا وبريطانيا والولايات المتحدة الاميركية.

أحمد الخضر

«مجموعة الأوراق» ترفع ملكيتها في أرض القادسية إلى 22.6 في المئة

أعلنت شركة مجموعة الأوراق المالية انها قد انتهت من استكمال الإجراءات الخاصة بعملية شراء حصة إضافية قدرها 15.8 في المئة من إجمالي مساحة أرض القادسية الواقعة ضمن مشروع المركز الفرعي الشرقي المزمع إنشاؤه في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، والمتوقع أن يقام عليه مشروع سكني وتجاري واستثماري متكامل.

وأوضحت الشركة أن المساحة الإجمالية لأرض القادسية تبلغ نحو 988.6 الف متر مربع، وقد قامت المجموعة بشراء هذه الحصة بسعر يُقدر بحوالي 149.52 مليون ريال سعودي «بما يُعادل 11.21 مليون دينار كويتي»، وبذلك ترتفع ملكية المجموعة إلى 22.6 في المئة تقريبا في أرض القادسية، وأشارت إلى أن إجمالي موجودات المجموعة سوف يرتفع بذات المبلغ، وستنعكس على المركز المالي في الربع الثالث المنتهي في 31 ديسمبر 2012.